الأمم المتحدة S/2019/954

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2019
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم نص الموقف الرسمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الوضع في البلد وبشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بول لوسوكو إفامبي **إمبولي**
الوزير المستشار
القائم بالأعمال بالنيابة

030120 311219 19-22394 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

الموقف الرسمي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

جلسة مجلس الأمن بشأن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

نيويورك، من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

مقدمة

يندرج هذا الموقف ضمن أفق التجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تنتهي في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بموجب أحكام القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩.

وفي هذا السياق، يُطلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنير أعضاء المجلس بشأن مختلف القضايا والمواضيع الرئيسية التي سيجري تناولها في متن القرار الجديد الذي سيجري اتخاذه في الفترة الواقعة بين ١٦ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

القضايا المهمة التي سيجري مناقشتها:

- جلسة مجلس الأمن بشأن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. النظر في تقرير الأمين العام عن البعثة.
- مناقشة موضوع منطقة البحيرات الكبرى. النظر في تقرير المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، كسيا هوانغ.
- اتخاذ القرار المتعلق بالولاية الجديدة للبعثة قبل ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

ويتعلق هذا الموقف الرسمي بالمحاور الخمسة التالية:

- السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى؛
- العملية الانتخابية؛
- البعثة ولواء التدخل؛
- حقوق الإنسان والوضع السياسي والإنساني؛
- البعد الاقتصادي لعمل البعثة.

١ - السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى

١-١ لا يزال السلام والأمن من العوامل الأساسية للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وهو استقرار يتوقف تحقيقه على التقيد الصارم بالاتفاقات المبرمة وعلى الإرادة السياسية لدى القادة للعمل على تحقيق الوئام في المنطقة.

١-٢ الوضع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية هادئ على وجه العموم، ولكن ما زالت تهيمن عليه أنشطة الجماعات المسلحة الوطنية والجماعات الهدامة (الجماعات المسلحة الأجنبية) ونزاعات القبائل فيما بينها، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلاد. أما الجماعات المسلحة الوطنية، التي تتألف في معظمها من الماي - ماي، فعددها كبير جدا. فبعضها مرتبط بجماعات مسلحة أجنبية ولاؤها إما أوغندي [تحالف القوى الديمقراطية - مدينة التوحيد والموحدين]، وإما بوروندي (قوات التحرير الوطنية، والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي (حركة تابارا للمقاومة)، والقوات الجمهورية لبوروندي)، وإما رواندي (القوات الديمقراطية لتحرير رواندا)، والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، والمؤتمر الوطني لرواندا، إلخ). ومن شأن هذه التحالفات أن تعكر صفو العلاقات بين البلد وجيرانه وهي مصدر تهديدات ذات طابع إقليمي.

وتدور النزاعات القبلية بين جماعات الهيما والليندو في إيتوري، وبين جماعات البنيامولينغي والبافوليرو وبامبي وبانيبندو وبافيرا وغيرها في كيفو الجنوبية، وكذلك جماعات البيغمي والبانتو في تنجانيقا.

١-٣ وتخوض القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من البعثة عمليات عسكرية واسعة النطاق دعا إليها رئيس الجمهورية، فيليكس تشيسيكيدي، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في بلدة بيني، هدفها القضاء على جميع هذه التهديدات، وبخاصة تحالف القوى الديمقراطية - مدينة التوحيد والموحدين، وهي جماعة إرهابية أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وقد أدى الضغط العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى النتائج التالية:

- القضاء على تهديد سبعة من عناصر ميليشيات الماي - ماي والاستيلاء على الكثير من العتاد العسكري ببلدة مويرا في إقليم فيزي، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩؛
- استسلام ٢٠ مقاتلا من جماعة ماي ماي نياتورا في نغونغو، بإقليم ماسيسي في شمال كيفو في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩؛
- استسلام ١٢٠ مقاتلاً من جماعة ماي ماي كالومي في جنوب كيفو في ٢ كانون الأول/ديسمبر؛
- تدمير أكثر من ٩٥ في المائة من قواعد العناصر الهدامة في المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية واعتقال أكثر من ١ ٧١٢ فرداً، بمن فيهم ٢٤٥ مقاتلاً و ١٠ زعماء سياسيين من تلك الحركة الهدامة في كاليه بجنوب كيفو في ٤ كانون الأول/ديسمبر؛
- استعادة عدد من معاقل تحالف القوات الديمقراطية - مدينة التوحيد والموحدين، والسيطرة عليها، وعلى رأسها معاقلها في مايانغوس ومابوبو - كاريير؛
- القضاء على تهديد بعض زعماء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أباكونغوزي المقاتلة، من قبيل سيلفستر موداكومورا، وجوفينال نسابيمانا (المكنى جان - ميشال أفريقيا)، وشارل كاكولي.

على أنه ومع إحراز هذا التقدم، فلا بد من الإشارة بأسف إلى استئناف المجازر في أوساط المدنيين الكونغوليين على أيدي إرهابيي تحالف القوى الديمقراطية – مدينة التوحيد والموحدين. وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- ١٦ جثة مقطوعة رؤوس أصحابها في بلدة مباو شمالي مدينة بيني يوم الخميس ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛
- مقتل أكثر من ١٠٠ مدني في مدينة بيني منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

وفي أعقاب وقوع هذه المجازر، قرر الرئيس إقامة المقر المتقدم للقوات المسلحة الكونغولية في مدينة بيني ودعا إلى تعزيز مشاركة البعثة. أما حصيلة الهجوم الواسع الذي نفذته قواتنا المسلحة، فهو أيضا مبعث ارتياح، حيث جرى تفكيك جل ملاذات تحالف القوى الديمقراطية – مدينة التوحيد والموحدين والقوات الهدامة.

١-٤ ولقد حرصت جمهورية الكونغو الديمقراطية دوما على تنفيذ جميع التزامات الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المعروف باتفاق أديس أبابا الإطاري. ولذلك فهي تهيب بدول المنطقة عامة، وبعض البلدان المجاورة خاصة، أن تبذل عنايتها الواجبة كي تفي هي أيضا بالتزاماتها، وذلك بدعم فعلي من الجهات الضامنة للاتفاق.

١-٥ وإدراكا لحجم العواقب الوخيمة لأنشطة الجماعات المسلحة والإرهابية على السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أشار الرئيس في مؤتمر القمة التاسع والثلاثين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى أن الجزء الشرقي من البلد يعاني من استمرار انعدام الأمن الناجم عن أنشطة الجماعات المسلحة الداخلية والخارجية. على أن أشرس تلك الحركات المسلحة هو تحالف القوات الديمقراطية – مدينة التوحيد والموحدين الذي يتبع في أعماله الإرهابية أسلوبا يجعله خليقا بانتمائه إلى داعش. وهذا ما يشكل تهديدا للبلد وللمنطقة دون الإقليمية على السواء.

١-٦ وقد أحاط الاجتماع الثامن والأربعون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد بكينشاسا في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، إحاطة كاملة بالتطورات الإيجابية في المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، فإن منطقة وسط أفريقيا، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زالت تواجه تحديات أمنية جمة. وقد أكدت الدول من جديد عزمها تعزيز التعاون دون الإقليمي ومكافحة أنشطة الجماعات المسلحة، والإرهاب، والقرصنة البحرية، وأنشطة المرتزقة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

١-٧ وفي الاجتماع التاسع والأربعين المعقود بلواندا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، والذي سلّمت أثناءه جمهوريةُ الكونغو الديمقراطية مقاليد الرئاسة إلى أنغولا، بتت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا، والتطورات السياسية والمؤسسية خلال الأشهر الستة الماضية وفي المسائل المتعلقة بالحوكمة، والعمليات الانتخابية، والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن الداخلي والعابر للحدود.

واستعرضت اللجنة أيضا قضايا النزاعات المتصلة بالانتجاع والرعي؛ والقرصنة البحرية في خليج غينيا؛ وتعزيز نزع السلاح؛ وتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا؛ ومكافحة التطرف العنيف

والإرهاب؛ والرعي في وسط أفريقيا والإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأتاح الاجتماع الفرصة لتقييم التحديات الأمنية التي يتعين مواجهتها ومراعاة بُعد السلام والأمن في سياق التغيرات المناخية.

٨-١ وحرصا من البلد على استمرار تقيده بالقرار الذي اتخذه رؤساء الدول في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن للآلية الإقليمية لمتابعة الاتفاق الإطاري، الذي عُقد في برازافيل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي اقتضى الإعادة المتزامنة وغير المشروطة لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس سابقا المتمركزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، فقد أغلق معسكرات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في والونغو وكيسانغاني وكانيابايونغا وطرد باتجاه رواندا ١ ٦٤٨ من عناصر هذه الحركة المتمردة، فضلا عن أفراد أسرهم والسجناء.

٩-١ وأجرى الوفد الكونغولي وقادة حركة ٢٣ مارس سابقا المتمركزين في معسكرات توجد في الأراضي الرواندية محادثات في كيغالي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بشأن مساهمة السلطات الرواندية ضمن إطار إعداد خارطة طريق للعودة الطوعية لمقاتلي حركة ٢٣ مارس سابقا.

ونُظّمت تلك المحادثات طبقا لقرارات الاجتماع الأول الذي عقد في كيغالي في ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩.

وحددت النقاط المذكورة أدناه لأجل الالتزام بها من جانب الطرفين كل واحد منهما على حدة:

- فيما يتعلق بتدابير العفو، لن يكون هناك أي قانون آخر غير قانون العفو؛
- الإدماج العسكري والسياسي؛
- شواغل قادة حركة ٢٣ مارس سابقا بشأن مقاتلي الحركة القابعين في مراكز الاحتجاز والسجون العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلغاء مذكرات التوقيف كيما يعودوا بحرية إلى البلد، والقيام على نحو مشترك بتحديد الممتلكات المستلبة، وقيام الحكومة الكونغولية بتنظيم عودة كبار مسؤولي الحركة السياسيين وأفراد أسر مقاتليها، وتوفير الأمان لقادة الحركة؛
- عودة المسؤولين السياسيين التي ستستغرق ٦٠ يوما ابتداء من إعادة مقاتلي الحركة السابقين إلى الوطن.

ومع ذلك، قبل إجراء هذه المحادثات الأخيرة، كان بعض مقاتلي هذه الحركة قد أعيدوا إلى وطنهم، ولا سيما منهم الموجودون في الأراضي الأوغندية وكذا الموجودون في رواندا منذ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والذين يبلغ عددهم حتى الآن ٩٠٠ مقاتل سابق؛ وثمة ١٠٠ عنصر آخرين بمعسكر بيهانغا ممن هم بانتظار إعادتهم إلى الوطن.

وفيما يتعلق بالمحاربين السابقين المتابعين في إطار القضاء العسكري، قدمت الآلية الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، طلبا إلى المحقق العام للقوات المسلحة الكونغولية من أجل تفعيل إجراء تعليق أوامر الاعتقال.

١-١٠ وترغب الحكومة الكونغولية في أن تتقيد الدول الأعضاء في آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم بالالتزامات الإقليمية المبرمة بموجب اتفاق أديس أبابا الإطاري والقرارات الأخيرة التي اتخذها رؤساء دول بلدان المنطقة.

١-١١ وتلاحظ الحكومة زخم عملية إعادة مقاتلين حركة ٢٣ مارس سابقا التي تقوم بها حكومة أوغندا. بيد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تأسف لقيام زعيم مقاتلي حركة ٢٣ مارس سابقا المتمركزين في نغوما (رواندا)، القس رونيغا، بالتهجم جهارا وبعنف على المرشحين للإعادة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أمام ممثلي الجهات الضامنة [الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى]، ومن ضمنهم ممثلو جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وهو أمر يعيق تنفيذ قرارات رؤساء الدول.

١-١٢ ولذلك فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تود أن تشجع على إعادة تنشيط اجتماعات التقييم للجنة الثلاثية المشتركة الموسعة التي تضم ''البلدان الواقعة في بؤرة النزاع''، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي، والتي كانت تعقد تحت رئاسة ممثلي وزارة خارجية الولايات المتحدة. وتوقف عقد هذه الاجتماعات في عام ٢٠١٠ في حين لم يطعن الدول الأطراف في اتفاق إنشاء اللجنة الثلاثية.

٢ - العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢-١ ساهم النجاح الذي لاقاه إجراء انتخابات ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إسهاما قويا في توطيد الديمقراطية والسلام وترسيخ دعائمها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومكّن أيضا من تطبيع التناوب الديمقراطي وتعزيز ممارسة النقل السلمي للسلطة والحفاظ على الوحدة والوفاق الوطنيين داخل البلد.

٢-٢ وأجِّلت الانتخابات البلدية المقبلة، التي كانت يزمع إجراؤها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، إلى عام ٢٠٢٠.

٣ - البعثة ولواء التدخل

٣-١ كان رئيس الدولة، في كلمته الأولى من على منبر الأمم المتحدة، قد دعا إلى الحاجة الملحة لإعادة تكييف تشكيلة البعثة مع تطور الوضع على أرض الواقع، وذلك بتركيز المزيد من الجهود على قدرات التدخل العملياتي لقوات الأمم المتحدة إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ''وما زالت جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى البعثة، على ألا تكون مفرطة الحجم بل أن تكون مجهزة على نحو جيد وتكون قوية ومزودة بولاية مكيفة على غرار لواء التدخل السريع الذي تمكن سابقا من دحر حركة ٢٣ مارس''.

٣-٢ ومن ثم فإن لواء التدخل ينبغي أن يضطلع بدور مهم في القضاء على خطر الجماعات المسلحة في شرق البلد، التي هي عناصر معطِّلة لمسيرة السلام في الأراضي الكونغولية.

٣-٣ وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية مبدأ زيادة القدرة العملياتية للواء التدخل. وتحقيقا لذلك، ينبغي العمل في المقام الأول على تزويد اللواء بوحدات خاصة مدربة على أساليب الحرب غير المتناظرة، واستعادة قدراته المدفعية وهندسته القتالية ووقف الانسحاب الوشيك للطائرات العمودية لجنوب أفريقيا.

٣-٤ وفي عام ٢٠٠٢، طرحت جمهورية الكونغو الديمقراطية إمكانية إجراء عمليات تبادل مع الأمم المتحدة لتقليص حجم البعثة من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى انسحابها الكامل.

٣-٥ وفي القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، أكد مجلس الأمن من جديد ”على أن أي عملية مقبلة لإعادة تشكيل البعثة أو ولايتها ينبغي أن تكون بالتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس تطورات الحالة على أرض الواقع“.

٣-٦ وترى الحكومة الكونغولية أن انسحاب قوات البعثة ينبغي أن يبدأ أولا بالقوات التي تعتبر غير أساسية وأن تكون عناصر لواء التدخل هي آخر القوات التي تغادر الأراضي الكونغولية. وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية موقف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن ”تخفيض قوات اللواء المنتشرة في إطار البعثة ينبغي ألا يمس قدرة لواء التدخل حتى الانتهاء من المفاوضات بين البلدان المساهمة بقوات في البعثة وبين الأمم المتحدة“.

٣-٧ وذكّر الرئيس في الخطاب الذي ألقاه في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ أمام أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بخيار الحكومة القاضي بدعم عملية الانسحاب التدريجي للبعثة، على ضوء مراعاة تطور الوضع الأمني، والمشاركة الكاملة في وضع استراتيجية خروج مشتركة وفي تحويلها تدريجيا في سياق الحوار الاستراتيجي.

ولذلك فقد طلب رئيس الدولة من الحكومة أن تدعو أثناء المناقشات المقبلة بشأن تجديد ولاية البعثة إلى إعادة تشكيلٍ تقوم على مراعاة الجانب النوعي في حجم القوات، بحيث تصبح تلك القوات أقل عددا وأفضل عُدّة وأكثر مراسا على خوض غمار الحرب غير المتناظرة بتعاون مع القوات المسلحة في تعقبها للجماعات المسلحة، التي هي مصدر الخطر الرئيسي الذي يتهدد المدنيين.

٣-٨ وبما أن الجزء الأكبر من الانتخابات قد تم، فينبغي أن تنصرف أولويات البعثة إلى التركيز على حماية المدنيين وبذل الدعم في سياق توطيد سلطة الدولة.

٣-٩ وتود الحكومة الكونغولية أن يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة مباشرة لفترة سنة واحدة تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ وهي فترة يمكن في أثنائها إجراء الحوار الاستراتيجي والاتفاق على خطة الانسحاب التدريجي للقوات غير الأساسية.

٤ - حقوق الإنسان والوضع السياسي والإنساني

٤-١ اتخذت الحكومة الكونغولية من مكافحة إفلات الضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني من العقاب قضيتها الرئيسية. وقد تجسد هذا الاهتمام فيما يلي:

- بناء قدرات موظفي الجهاز القضائي (التدريب)؛
- تعزيز الإطار القانوني (مواءمة التشريعات الوطنية مع نظام روما الأساسي)؛
- تعزيز الإطار المؤسسي (تقسيم محكمة العدل العليا إلى ثلاث محاكم هي: المحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة)؛
- بناء وإصلاح البنية التحتية (سجن لوزومو، ومركز الاحتجاز وإعادة التأهيل في كينشاسا، وسجن ندولو العسكري، والمعهد الوطني للتدريب القضائي، وما إلى ذلك)؛

- إقامة المحاكمات التي أفضت إلى إدانات، ولا سيما لكبار المسؤولين، وكذلك المحاكم المتنقلة والمحاكمات العاجلة المبنية على التلبس بالجرم في مناطق من جملتها كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة إيتوري.

٤-٢ وتجعل الحكومة من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية اهتماما ثابتا يكفل الحريات المرتبطة بالحيز الديمقراطي، ولا سيما بواسطة الإشراف المهني على المظاهرات العامة.

٤-٣ وفي سياق مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ضد الأطفال، في المناطق المتضررة من النزاع، جرى وضع خارطة طريق بغاية إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات المسلحة وحمايتهم من أعمال العنف الجنسي. ووقع خارطة الطريق نحو عشرة من قادة الجماعات المسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ مما أتاح الإفراج عن ٥٥٣ طفلا.

٤-٤ ويتابع القضاء الكونغولي باستقلالية ومهنية جلسات الاستماع في قضية اغتيال خبيري الأمم المتحدة، واضعا نصب عينيه البيانات التي تم الحصول عليها من بعثة المحققين الدوليين والعناصر الإضافية التي قدمها فريق المدعي الخاص. وقد عقدت الجلسة الأخيرة (الثانية والثلاثون) بالمحكمة العسكرية في مقاطعة كاساي الغربية السابقة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٤-٥ إضافة إلى ذلك، أُحيل إلى القضاء الكونغولي توصياتُ اللجان الوطنية المشتركة المعنية بالتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء المظاهرات العامة، ولا سيما المظاهرات التي جرت في ١٩ أيلول/سبتمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨. وتتابع السلطات القضائية نظرها فيها من أجل تحديد المسؤوليات بشكل واضح.

٤-٦ أما فيما يتعلق بالجهد المبذول لتهدئة مظاهر التوتر السياسي فيتواصل في مجموع أنحاء البلد ويهدف إلى طمأنة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. وأتاحت قرارات العفو الرئاسي الصادرة بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الإفراج عما لا يقل عن ١ ١٣١ شخصا، من بينهم ٣٥ امرأة.

وأفرج عن ثلاثة سجناء لهم رمزية كبيرة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، هم جان - كلود موياميو وجيرار مولومبا وإسحاق كابوندي.

وعلاوة على ما ذكر، رخصت الحكومة، في ١ آذار/مارس ٢٠١٩، بصدور جواز السفر البيومتري لموسى كاتومبي المنتسب لتحالف لاموكا للسماح له بالتنقل بحرية.

وأعلن الرئيس أيضا عن إصلاح أجهزة الأمن وإغلاق الزنازن السرية والمضي قدما في تحرير السجناء المسمّين بالسجناء السياسيين أو سجناء الرأي.

٤-٧ هذا، وقد وضعت خطة طارئة في يومبي بمقاطعة ماي - ندومبي للاستجابة بسرعة للأزمة الإنسانية هناك. ولذلك ينبغي تعبئة مساهمة مالية مهمة في إطار خطة الإنعاش المتعددة القطاعات لتحقيق ما يلي:

- إعادة ١٦ ٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم جمهورية الكونغو؛
- توفير الأمن والحماية للأشخاص وممتلكاتهم؛

- تنظيم الحوار بين القبائل بتيسير من أجهزة الدولة.

٤-٨ واستطاعت الحكومة الكونغولية أن تتصدى بقوة للحمى النزفية الناجمة عن فيروس إيبولا، وذلك لما أنشأت، في أيار/مايو ٢٠١٩، الخلية التقنية بإشراف من رئيس الدولة وتنسيق من البروفيسور جان - جاك مويمبي. فقد مكنت هذه الخلية من وضع استراتيجية جديدة للتصدي للوباء شملت ما يلي:

- توعية السكان المحليين وتثقيفهم والتحاور معهم في المسائل المتصلة بمكافحة فيروس إيبولا بواسطة استراتيجية تواصلية تركز على البعد المحلي؛
- تقديم دعم الحكومة، من خلال وزارة الصحة، في تنقيح الاستراتيجية التنفيذية المتعددة القطاعات؛
- حشد الأموال لدى شركاء الحكومة من أجل مكافحة هذه الآفة التي تساهم في ازدياد الخطر الأمني.

٤-٩ ويتبين من الإحصاءات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية أن المجموع التراكمي لحالات الإصابة المسجلة حتى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغ ٣ ٣١٨ حالة (من بينها ٢٠٠ ٣ حالة مؤكدة و ١١٨ حالة محتملة)، تشمل ٢٠٧ ٢ حالات وفاة سجلت منذ اندلاع الوباء في آب/أغسطس ٢٠١٨، وهو ما يعني أن نسبة الحالات التي أدى فيها المرض إلى وفاة المصابين تبلغ ٦٧ في المائة إجمالا. وبالنسبة للتلقيح: تلقى ١٣٦ شخصا جددا اللقاح rVSV-ZEBOV-GP. ويبلغ المجموع التراكمي للأشخاص الملقحين منذ آب/أغسطس ٢٠١٨ ما عدده ٨٥٢ ٢٥٥ شخصا.

٥ - البعد الاقتصادي لعمل البعثة

٥-١ السياق

شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية أول عملية انتقال سلمي للسلطة منذ حصولها على الاستقلال. ومن الضروري أن تنخرط الجهات الفاعلة في مجال تحقيق السلام والاستقرار في البلد كل واحدة منها على حدة في عملية استعراض لعملها من أجل الاستفادة من الزخم الجديد للإرادة التي أعرب عنها الشعب الكونغولي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. فتحقيق الاستقرار يتوقف على تحقيق التقدم الاقتصادي في مناطق النزاع أو المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وينبغي للبعثة أن تتحول تدريجيا إلى فاعل اقتصادي أو جهة حافزة على تمويل مشاريع في مناطق النزاع أو المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع من أجل تخليص عقول السكان من هاجس أن بقاءهم أو وجودهم الاجتماعي لا يتحقق إلا بالذود عن أنفسهم بالسلاح.

٥-٢ الأنشطة الاقتصادية المقترحة

- دعم التنمية (إقام مشاريع محددة في مناطق النزاع)؛
- تنفيذ مشاريع من قبل الشباب المعرضين للخطر (المسرحين منهم والنازحين)، الذين تستهويهم مُثل الجماعات المسلحة؛
- دعم إعادة إدماج المسرَّحين؛
- تحقيق المركزية (التنسيق على نحو أفضل) في أنشطة مختلف وكالات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

- إقامة التآزر بين الجهات الفاعلة المعنية بعملية التسريح (منظمة الأمم المتحدة للطفولة على سبيل المثال)؛
- تشييد هياكل القرى بدعم من المؤسسات المالية الدولية وإعادة إعمارها بالاستلهام من المشاريع المنفذة في سيراليون. ويقتضي إعادة تشييد القرى استقرار الفئات السكانية (المسرحون، الشباب) التي تجتذبها الجماعات المسلحة، وإقامة أنشطة مدرة للدخل؛
- تقديم الدعم التقني للمؤسسات العاملة على مستوى المقاطعات.

٥-٣ الهدف المتوخى من هذا التوجه (*السند القانوني*)

الإبقاء على صلب مهمة البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع تضمينها بعدا اقتصاديا واجتماعيا.

- وهو أيضا إعادة توجيه تضمن الكفاءة في استعمال الأموال المخصصة للبعثة؛
- وهو كذلك إعداد لانسحابها التدريجي من البلد عن طريق تحويلها إلى هيئة تابعة للأمم المتحدة معنية بتمويل المشاريع؛
- وهو الاستعاضة عن وجود العسكريين بالأموال الموجهة لأغراض الاستثمار.

ملحوظة هامة: الشروط الأساسية لتفعيل هذه الرؤية الاقتصادية

- إيجاد أساس قانوني لهذه الرؤية؛
- لا يوجد في المرحلة الراهنة من البحث، لا في الوثيقة المتعلقة باستراتيجية البعثة ولا في الفصل المخصص لها ضمن الاتفاق السياسي الشامل والجامع (اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر) أدنى إشارة واضحة في ولاية البعثة لأي أنشطة ذات فحوى اقتصادية.
- على أنه ما زال يتعين سبر أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥) و ٢٢٧٧ (٢٠١٦) و ٢٤٠٩ (٢٠١٨).